الخليج العربي ..... المجلد الخامس عشر ..... العدد (1) 1983
..... مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية .....

إيران... عصا الامبريالية في منطقة الخليج العربي

دراسة في التسلح الايراني وأهدافه في عقد السبعينات

الدكتور عناد فواز الكبيسي

كلية الآداب ـ جامعة البصرة

مقدمة

إن الحقائق التي واجهتها الدول الغربية على أثر قيام حرب تشرين عام ١٩٧٣ بين العرب والكيان الصهيوني أيقظتها على مسألة جديدة لم تكن مأخوذة بالحسبان بشكل كاف من قبل تلك هي أن الموقف من منطقة الخليج العربي يجب أن يكون نابعاً ليس من كونها تشمل مركزاً ستراتيجياً يتعلق بالنظام الأمني العالمي فقط وإنما لا بد أن يكون الموقف منها موقفاً سياسياً واقتصادياً نابعاً من الحاجة الحيوية. يقول جون كونللي، حاكم ولاية تكساس سابقاً ووزير مالية الرئيس نيكسون «أن نفط منطقة الشرق الأوسط يمثل دماء الحياة بالنسبة المدنية الغربية». ويسود الغرب اعتقاداً أن الاتحاد السوفييتي يعمل جاهداً لإقامة سلسلة من الأنظمة التابعة له حول المنطقة بغية عزلها عن العالم الغربي وقطع إمدادات نفطها عنه. وعليه فإن الدول الغربية، على رأي الستراتيجية الغربية، تحاول أن تعمل على إيجاد ثغرات في تلك السلسلة في أكثر من مكان تؤمن تدفق النفط إليها دون الحاجة إلى المخاطرة بمواجهة عسكرية بين الدول الكبرى. ويرى هؤلاء الستراتيجيون أنه لو أمكن ضمان بقاء عمان موالية للغرب فإن المدخل إلى الخليج العربي سيكون على الأقل سالماً نسبياً. إن الحل الآخر أمام الغرب هو التركيز على محور السعودية ـ مصر ـ السودان لإقامة حلف قوي يمكنه اختراق الحلقة السوفييتية. وهذا حسب ما تشير العديد من التقارير[1] ما اختاره الغرب فمصر تستطيع أن تؤمن القوى البشرية الضرورية. وهي بقواتها التي سحبت من الجبهة مع إسرائيل يمكنها أن تملأ أي فراغ يتركه رحيل القوات الإيرانية من عمان. أما السعودية فبإمكانها تأمين المال والنفوذ السياسي وأما السودان فتحقق العمق الستراتيجي.

إن منطقة الخليج العربي تتميز بعاملين رئيسيين: استراتيجي واقتصادي. ويظهر هذا العامل الأخير في المقدمة بشكل واضح حيث يؤثر تأثيراً جوهرياً ليس على العلاقات السياسية وحسب بل وعلى الوضع العسكري أيضاً. فمن أصل اجمالي احتياطيات النفط في العالم غير

(1) Rassian's Iron Ring; Events. March, 9. 1979, No. 64, P. 8

الشيوعي والمقدر بنحو ٥٤٥ مليار برميل يقع نحو ٣٧٠ مليار برميل أو ثلثا هذه الاحتياطيات في منطقة الخليج العربي

وانتجت أقطار الخليج العربي عام ١٩٧٩ ما مقداره ٢٠,٧ مليون برميل/ يوم أي نحو ٦٢٪ من كل النفط الداخل في التجارة العالمية و ٤٠٪ من إجمالي انتاج العالم غير الشيوعي من النفط. وإن حقل الغوار في السعودية الذي يعد أكبر حقل نفط في العالم ينتج نحو ١٠٪ من مجموع انتاج النفط في العالم غير الشيوعي[٢]. وإن العراق والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة تتمتع باحتياطيات نفط كبيرة تمكنها من زيادة الانتاج إذا ما رغبت في ذلك.

أما إجمالي الطلب العالمي على نفط الخليج العربي فيتراوح بين ٢٠ و٢٣,٢ مليون ب / ي بحلول عام ١٩٨٥. وسيزداد اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي من ٣١٪ من مجموع مستورداتها في ١٩٧٩ إلى ٣٤٪ بحلول ١٩٨٥. بينما سيتراجع اعتماد أوروبا على نفط الخليج العربي إلى ٦٢٪ في عام ١٩٨٥ بعد أن بلغ ٦٣٪ عام ١٩٧٩ نتيجة لارتفاع إنتاج بحر الشمال. أما اليابان فستبقى معتمدة على نفط الخليج العربي حوالي عام ١٩٨٥ كما كانت في عام ١٩٧٩[٣].

إن هذه الدول وعلى الرغم من اكتشاف واستغلال الموارد النفطية في الاسكا وبحر الشمال وشمال كندا إلا أنها ستبقى معتمدة بدرجة كبيرة على استيراد النفط وخاصة من منطقة الخليج العربي.

وتتمتع المنطقة العربية ككل بالإضافة إلى الموارد النفطية باحتياطي كبير من الغاز الطبيعي يقدر بـ ٣٦٨٣٣٠ بليون قدم مكعب أي بنسبة ١٤,٧٢٪ من احتياطي العالم البالغ ٢٥٠٢٠١٠ بليون قدم مكعب[٤]. وكذلك تتمتع بموارد مالية ضخمة وخاصة بعد أن أصابت أسعار النفط زيادة كبيرة ابتداءً من عام ١٩٧١. وهكذا ففي كانون أول ١٩٧٣ كانت أسعار النفط أكثر بخمس مرات مما كانت عليه سنة ١٩٧١. وبلغ الدخل العربي من النفط في عام ١٩٧٨ مبلغاً قدره ٧٨,٥ ألف مليون دولار[٥].

وكانت منظمة الأوبيك قد حصلت من مبيعاتها النفطية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ على دخل قدره ٥٥٠ ألف مليون دولار كانت في معظمها من حصة الأقطار العربية. وقد بلغ مجموع ما صرف منها في الفترة ذاتها أربعمائة ألف مليون دولار على شراء مواد وخبرة من الدول الصناعية المستهلكة للنفط. وقد قدر الخبراء القيمة الحقيقية لهذه المواد والخبرة بما يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ ألف مليون دولار فقط لو أن الأسعار كانت بنفس المستوى الذي تبيع به بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية واليابان لزبائنها في بلدانها[٦]. أضف إلى ذلك الأمر الآخر المهم ذلكم هو تلك الأموال الضخمة التي تقوم بعض أقطار الخليج العربي بايداعها في البنوك والمؤسسات المالية في الدول الغربية. فعلى سبيل المثال فقد وضعت أربع من هذه الأقطار رؤوس أموال في كل من الولايات المتحدة الأميركية واوروبا الغربية واليابان قدرت حتى عام ١٩٧٧ على الشكل التالي:

١ ـ المملكة العربية السعودية	٧٧ ألف مليون دولار
٢ ـ الكويت	٣٨ ألف مليون دولار
٣ ـ الامارات العربية المتحدة	٢١ ألف مليون دولار
٤ ـ قطر	٥ ألف مليون دولار
	١٤١ المجموع.

(٢) عالم النفط: المجلد الثاني عشر، العدد ١٩،٣٧/ نيسان/ ١٩٨٠ ص ٥.
(٣) المصدر نفسه. العدد ٣٨، ٢٦/ نيسان/ ١٩٨٠ ص ٥.
(٤) نفط العرب: الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد الخامس، شباط ١٩٨٠ ص ٢٥.
(٥) المصدر نفسه ص ٢٢.
(٦) المصدر نفسه.

إن لزيادة أسعار النفط تأثير جوهري على ميزان الدفع للدول المستوردة للنفط. ومن هنا تأتي مساعي هذه الدول في سبيل ضمان تدفق النفط ولآجال طويلة إضافة إلى بحثها عن طرق تمكنها من زيادة صادراتها بهدف معادلة التكاليف المتزايدة للنفط المستورد. وللوصول إلى هذه الأهداف اتخذت خطوات ذات صيغة اقتصادية وسياسية وحتى عسكرية.

* إن اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على نفط الخليج العربي يتزايد باستمرار، وبالاعتماد على بعض المعطيات فقد قدر أنه في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٧٢ ستكون الولايات المتحدة مرغمة على استيراد مقدار يعادل أربع مرات ما كانت عليه الحال سنة ١٩٧٢[٨]، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات قدره ٢٠ ــ ٣٠ مليار دولار. وفي عام ١٩٧٢ كان العجز يساوي ٣ مليارات دولار). إن هذا بلا شك يشكل عبئاً كبيراً على مالية الولايات المتحدة الأميركية. وهذا ما أكده الرئيس الأميركي الأسبق ريشارد نيكسون حيث قال «إن انتاج النفط في الولايات المتحدة الأميركية لم يعد في وضع يمكنه من اللحاق بالحاجات المتزايدة»[٩].

ويعتقد جون سوهيل (نائب وزير الطاقة الأميركية السابق في حكومة كارتر) أن الاستيراد سيزداد من ٢١ ٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤ ٪ عام ١٩٨٥[١٠]. وإن ٣,٢ من النفط المستورد سيكون من منطقة الخليج العربي. ومن المتوقع أن انتاج النفط في الاسكا وبحر الشمال في عام ١٩٨٥ سيغطي من ١٠ ــ ١٥ ٪ من حاجة أوروبا الغربية، وحوالي ٨ ٪ من حاجة الولايات المتحدة. وعليه فإن اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على استيراد نفط منطقة الخليج العربي سيستمر وخاصة من إيران، العربية السعودية والكويت.

وهذا مما يفسر التركيز الأميركي على هذه البلدان الذي جاء على لسان كل من وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر والرئيس الأسبق للجنة الشؤون الخارجية في الكونكرس الأميركي ويليم فولبرايت. إذ جاء في خطاب للأول بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٧٥ أن على الولايات المتحدة «أن تعمل كل ما في وسعها من أجل حماية كل مصالحها في الشرق الأوسط». أما فولبرايت فقد أوضح في ٧ تموز عام ١٩٧٥ أن هذا ينبع من «المصالح الحيوية المرتبطة بضمان الوصول إلى النفط العربي وخاصة أن قسماً كبيراً من الاستيراد يأتي من دول الخليج»[١١] وفي شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي قال جون سوهيل أن الولايات المتحدة انتجت ١٠,٧ ملايين برميل من أصل ١٨,٧ مليون برميل هو معدل استهلاكها اليومي لعام ١٩٧٩، وأضاف أنه يتوقع أن تنتج الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ ما يتراوح بين ٨,٤ و ١٠,١ ملايين برميل يومياً من أصل ١٨,٤ مليون برميل وهو المعدل الذي يتوقع أن يكون عليه استهلاكها[١٢]. وكان فرانك تشيرش رئيس اللجنة قد افتتح الجلسة بقوله أن أميركا ودول أوروبا الغربية واليابان ستبقى معتمدة على نفط الخليج العربي لتوفير امداداتها منه خلال العقد الحالي على الأقل وربما لفترة طويلة. وهذه الحقيقة بالذات هي التي دعت الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر أن يعلن في خطابه عن «حالة الاتحاد» أمام الكونكرس الأميركي وذلك في كانون الثاني ١٩٨٠ أن منطقة الخليج العربي «منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة الأميركية»[١٣] وستدافع عنها في و جه أي محاولة

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) J.C. Mclean, The United States Energy Outlook and its implications for national Policy «Middle East Economic Survy». Beirut, 27.x.1970.

(٩) Ibid. 20.IV. 1973. P.2.

(١٠) نفط العرب، الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد السادس ٢ مارس ١٩٨٠ ص١٦ ــ ١٧.

(١١) Washington Post, 17. VIII. 1975.

(١٢) عالم النفط: الكويت، المجلد الثاني عشر، العدد ٣٨ ص ٤ ــ ٧.

١٣) المصدر نفسه.

للسيطرة السوفييتية. كما أن أوروبا الغربية واليابان ستبقيان معتمدتان على نفط الخليج العربي والجدول التالي يبين اعتماد البلدان الصناعية على نفط الخليج العربي عام ١٩٧٩ كما يبين التقديرات المتوقعة للطلب عليه في عام ١٩٨٥[١٤].

اعتماد البلدان الصناعية على نفط الخليج العربي
عام ١٩٧٩

	الولايات المتحدة	اليابان	أوروبا الغربية	المجموع
مجموع مستوردات النفط	٧,٨	٥,٦	١٢,٨	٢٦,٥
المستوردات من الخليج العربي	٢,٤	٤,١	٨,٠	١٤,٦
النسبة المئوية	٪٣١	٪٧٣	٪٦٣	٪٥٥

عام ١٩٨٥ (تقديرات)

	الولايات المتحدة	اليابان	اوروبا الغربية	المجموع
مجموع مستوردات النفط	٨,٢	٦,٣	١٢,٥	٢٧,٠
المستوردات من الخليج العربي	٢,٩	٤,٦	٧,٨	١٥,٣
النسبة المئوية	٪٣٤	٪٧٣	٪٦٢	٪٥٦

١ ــ التنافس حول النفوذ في منطقة الخليج العربي

شكلت منطقة الخليج العربي قبل الحرب العالمية الثانية دائرة نفوذ بريطاني بدون تحد. واستمرت هذه الوضعية في سنوات الخمسينات. وكان احتفاظ بريطانيا بنفوذها في المنطقة يرجع إلى سببين أساسيين: الأول، الضعف السياسي والعسكري لدول هذه المنطقة وخاصة إيران. الثاني، حاجة حكام هذه الدول إلى الوجود العسكري البريطاني.

لقد قامت القوة البريطانية بدور الشرطي في منطقة الخليج العربي محافظة بذلك على الوضع الراهن في مجال العلاقات الاجتماعية والسياسية على السواء. إلا أنه ولأسباب عديدة أخذ النفوذ البريطاني في المنطقة بالأفول، حتى أعلنت الحكومة البريطانية في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٦٨ أنها ستسحب قواتها المسلحة من منطقة الخليج العربي وذلك في نهاية عام ١٩٧١.

وتبع هذا الغاء الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وهذه الأقطار اعتباراً من الأول من كانون الأول عام ١٩٧١.

لقد برر هارولد ولسون رئيس الوزراء البريطاني آنذاك قرار حكومته هذا بالاعتبارات الاقتصادية. فقد أعلن حينذاك أن «اتخاذ القرارات ذات الصيغة الدفاعية يجب أن ينسجم وحاجات السياسة الخارجية. ومع ذلك فلا أحد يتفق بأنه وباسم السياسة الخارجية تتخذ قرارات تتعدى الإمكانات المتاحة»[١٥].

وقد بذلت بريطانيا جهوداً لاستمالة شيوخ المنطقة نحو فكرة إقامة اتحاد ونظام أمن تحت إشراف الخبراء العسكريين البريطانيين. وقد ساندت هذه المبادرة كل من العربية السعودية والكويت.

ونتيجة للضغط البريطاني والخوف من الحركات الوطنية قامت سبع إمارات بأعداد اتحاد فيما بينها تحت إسم دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد عقدت بريطانيا مع هذا الاتحاد معاهدة بموجبها التزمت الأطراف بالتشاور حول الوسائل التي يجب اتخاذها

(١٤) المصدر نفسه ص ٦
(١٥) D. Kaushik, The Indian Ocean. Towards a Peace Zone, New Delhi, 1970, P. 77.

لمواجهة الخطر الذي قد يواجهه الاتحاد. ونصت الاتفاقية على تسليم الوحدات العسكرية المسماة Trucial Oman Scouts والتي يبلغ تعدادها ١٧٠٠ شخص إلى الاتحاد الجديد. ونصت الاتفاقية أيضاً على إرسال خبراء عسكريين لتدريب هذه الوحدات وتزويدها بالآليات والأسلحة وكذلك المساعدة في تنظيم قوى الشرطة[١٦]. وقد وقعت بريطانيا معاهدات مشابهة مع البحرين وقطر.

في منتصف كانون أول عام ١٩٧١ سحبت بريطانيا قواتها من منطقة الخليج العربي تاركة عدداً قليلاً من الخبراء في خدمة القواعد العسكرية وكذلك خبراء للوحدات العسكرية المحلية.

ومع انتهاء النفوذ البريطاني يمكن ملاحظة ظاهرتين:

□ الأولى: زيادة النفوذ الأميركي في إيران أولاً ومن ثم في أقطار الخليج العربي الأخرى.

□ الثانية: زيادة دور وأهمية إيران والعربية السعودية. وزيادة التعاون بينهما وتنسيق سياساتها لمجابهة أية محاولة لتغيير الميزان السياسي ـ الاجتماعي في المنطقة.

من الثابت أن نشاط الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية في آسيا وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط كان موجهاً نحو إضعاف نفوذ الدول الأوروبية الاستعمارية وقد تركز هذا الجهد خاصة في الفترة ما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٧ حيث سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى تثبيت وتعزيز نفوذها في المنطقة على حساب الدول الاستعمارية القديمة. ومن الجدير ملاحظته أن الولايات المتحدة لم تكن مهتمة آنذاك بالمحافظة على الاستقرار في المنطقة كما تدعو إليه اليوم... وكان هذا بالطبع ناتج عن اقتناع الدوائر الأميركية أن ميزان القوى السائد آنذاك لا يحقق أهدافها الاستراتيجية البعيدة المدى. لقد عزت الولايات المتحدة الأميركية سياستها آنذاك، رسمياً، إلى أن بريطانيا وفرنسا قد تورطتا، نتيجة لسياساتهما الاستعمارية في المنطقة بفضائح جلبت عليهما نقمة شعوب المنطقة وعليه فإن الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على مساعدة الأنظمة الموالية للغرب. ومن هذا المنطلق فقد عارضت الولايات المتحدة المشروع البريطاني لإنشاء قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط. وبدلاً منه بادرت إلى إقامة حلف بغداد ومن ثم السنتو. وعلى أثر ذلك قامت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية للعديد من دول الشرق الأوسط.

وقد ركزت الولايات المتحدة من سنوات الخمسينات على بلدين هما إيران والمملكة العربية السعودية.

فعلى الساحة الإيرانية ومنذ الخمسينات وقفت الولايات المتحدة الأميركية ضد بريطانيا وتجلى هذا في موقفها غير المساند للإنكليز في صراع النفط مع الإيرانيين. وإن سقوط مصدق بمساندة ومعرفة وكالة المخابرات المركزية لم يقو نفوذ الولايات المتحدة وحسب بل وأعطاها فوائد اقتصادية كبيرة على حساب المصالح البريطانية وبعد تأميم شركة النفط الأنكلو ـ إيرانية وقيام الكونسوريوم النفطي حصل الأميركيون على نسبة ٤٠ ٪ من الأسهم.

وقد خطت الولايات المتحدة الأميركية نفس الخطوات فيما يتعلق بالسعودية. ففي حزيران عام ١٩٥١ عقدت الولايات المتحدة اتفاقية مع السعودية لاستغلال القاعدة الجوية في الظهران. وفي وقت قصير استطاع الكونسوريوم النفطي ارامكو أن يحتكر لوحده حق استخراج النفط وبالتالي ممارسة تأثيرات كبيرة على سياسة هذا البلد. ومن هنا يأتي تقدير ويليم فولبرايت لنفوذ الولايات المتحدة درجة عالية من التعاون وقدم باباً مفتوحة إلى الحد الذي أثار حسد كل الأقطار الصناعية الأخرى. إن السعوديين لا يقترحون ـ ولا نحن بالتالي نرغب في ذلك ـ منح امتيازات أو ممارسة تفرقة فيما يتعلق باستغلال النفط، إنهم يعرضون علينا بدل ذلك علاقات فريدة من نوعها تقوم على ضمان شحنات النفط، واستثمار الدخول

(١٦) Vikrant, V, March, 1974, P. 29.

النفطية وعلى نطاق واسع في الولايات المتحدة، وكذلك تطور السعودية على أساس من التكنولوجية الأميركية(. . .).

وتتمتع بأهمية كبرى هنا حقيقة أن كل احتياطيات النفط الكبيرة في العربية السعودية تقريباً ممسوحة ومستغلة من قبل أكثر الشركات الأميركية إنتاجاً والتي لها علاقات جيدة مع الحكومة السعودية، ويتألف كادرها بشكل رئيسي من الأميركيين. كما أن توجهاتها أميركية وفي ذات الوقت يمكن اعتبارها إلى صف أكثر النشيطين من وجهة نظر المصالح القومية [الأميركية][١٧].

ونتيجة لهذا النشاط فإن الولايات المتحدة الأميركية استطاعت أن تسيطر على استخراج النفط السعودي بالكامل وعلى ٥٠٪ من النفط الكويتي و٤٠٪ من النفط الايراني.

وقد ازدادت تدريجياً الاستثمارات الأميركية في المنطقة. ويقدر أنها وصلت في عام ١٩٧٢ إلى خمسين مليارد دولار.

وركزت الولايات المتحدة جهودها للاحتفاظ بعلاقات حميمة مع ايران والمملكة العربية السعودية، وهما الدولتان الرئيسيتان في المنطقة والموليتان للولايات المتحدة. ومع ذلك فقد كانت الولايات المتحدة تركز أكثر وبشكل رئيسي على ايران.

يتسم الوضع السياسي في منطقة الخليج العربي بالتعقيد الشديد. فالنظام السياسي لبعض دول المنطقة يعرقل الاستغلال الصحيح والعقلاني للدخول الكبيرة، المتأتية عن تصدير النفط، في تسريع عملية التطور الاقتصادي. ويشكل هذا العامل الأساسي في الاستقرار القلق في المنطقة.

إن التخوف المتزايد الذي يبديه الأميركيون حول المنطقة إنما هو نتيجة للتحولات الاجتماعية التي تحدث في هذه البلدان وإمكانية أن تخط لنفسها طريقاً أخرى مشابهة لتلك الدول التقدمية كالعراق مثلاً، مما يهدد نفوذها (الولايات المتحدة) بانصياع وربما تضييق مجال شراء النفط. مما يشكل بدوره أيضاً خطراً على الاستثمارات الغربية.

٢ ــ إيران.. وأحلام الامبراطورية..

إن ايران تمتلك أكبر عدد من السكان في منطقة الخليج العربي. وقد كان يعتقد ولسنوات طويلة في الغرب أن ايران فعلاً تستغل مواردها من تصدير النفط من أجل تسريع تطور اقتصادها. وهي بالاضافة إلى ذلك وخلافاً لدول المنطقة الأخرى تمتلك إلى جانب النفط موارد خام أخرى. ونتيجة للوضع السياسي الذي كان سائداً، واعتماداً على التحليلات التي كان يقدمها الغربيون كان الوضع في ايران يبدو وكأنه الأكثر استقراراً بالمقارنة مع أوضاع دول المنطقة الأخرى. وعليه كان يعتقد أن حكومات الشاه «القوية»، والتي كانت الولايات المتحدة سندها التقليدي، تضمن إمكانية توجيه سياسة هذا البلد، باتجاه معين، وكذلك تضمن أيضاً تعاون طويل الأمد.

غير أن تقسيم باكستان عام ١٩٧١ وقيام دولة بنغلادش أدى إلى أن تستخلص الولايات التحدة لنفسها نتيجة هي أنه لا يمكن الاعتماد على هذا البلد (باكستان) كحليف رئيسي في المنطقة. وإن تخفيض القوة العسكرية الأميركية في آسيا يتطلب حلفاء في مقدورهم، ودون مساعدة كبيرة ودون تورط عسكري، أن يلعبوا دوراً مستقلاً في حماية المصالح الغربية.

وكان يعتقد أن ايران للأسباب التي ذكرناها آنفاً هي المرشحة لأن تلعب الدور القيادي في المنطقة والتأثير على دولها.

وقد التقت مطامح الشاه مع سياسة الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية بشأن المنطقة. فهناك حقيقة

(١٧) Washington Post, 7. VII. 1975

قائمة هي أنه ولحد الآن تشكل أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأميركية المستهلكون الرئيسيون للنفط بغض النظر عمن يمتلك حقيقة النفط: هل دول المنطقة أم الشركات النفطية، وبغض النظر أيضاً عن نوعية الارتباطات بين الشركات والأقطار المنتجة للنفط.

إن المنتجين يهتمون باستخراج النفط دون توقف وبالحصول على أقصى الدخول. وتمتلك الشركات نفس هذه الأهداف. أما الدول المستهلكة فترغب بضمان استمرار شحنات النفط، وتريد نقلاً أميناً وغير منقطع له.

إن الخلافات تنشأ بينهم حول الأسعار وتقسيم الأرباح. وتختلف أحياناً طرق تحقيق هذه الأهداف، إن العديد من دول الخليج العربي تطمح إلى جانب ذلك وخاصة ايران ليس إلى تحقيق مصالحها القومية المشروعة بل وتطمح ببسط نفوذها وتحقيق أطماعها في المنطقة. ومن أجل تحقيق الوصول إلى هذا الهدف كان لابد من تقوية المواقع الاقتصادية والسياسية والعسكرية لايران.

وكانت الولايات المتحدة الأمركية تعتقد أن ايران قوية اقتصادياً وعسكرياً وستؤثر إيجابياً على الاستقرار في هذه المنطقة المهمة جداً للغرب. وحتى يمكن دون تدخل عسكري تحقيق الكثير من الأهداف المشتركة مع مصالح الولايات المتحدة. وقد أظهرت ايران في ذات الوقت طموحاً في أن تلعب دوراً قيادياً في المنطقة وقد ساندت الولايات المتحدة هذه الطموحات.

لم يكن التعاون مع ايران لضمان شحنات النفط الايرانية وحسب وإنما شحنات النفط من أقطار المنطقة الأخرى، والتي كما كانت الولايات المتحدة تطمح إليه، ستكون تحت تأثير ايران. وعليه لم تكن إشارة الواشنطن بوست دون معنى إذ قالت، فيما إذا قطعت الدول العربية شحنات النفط عن الولايات المتحدة، فإن ايران مستعدة لملء هذا النقص[١٨].

في الحسابات الاميركية، كان على ايران أن تقوم بمهمة الحليف الأكثر استقراراً والأكثر جدارة بالثقة، وكان عليها (ايران) أن تكون وسيلة مساعدة في تحقيق الأهداف السياسية والستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، وكذلك في كل أنحاء منطقة الشرق الأوسط والأدنى. وقد لعبت التجارب الفيتنامية دورها في توجه واشنطن نحو حلول جديدة تمكنها من الاحتفاظ بنفوذها دون الحاجة إلى تورط عسكري. وقد وجد الاميركيون في ايران الدولة التي تمتلك الموارد المادية والبشرية الكافية لأن تلعب دوراً قيادياً وأن تحمي المصالح الغربية وأن تحقق في الوقت نفسه أهدافها السياسية الخاصة في المنطقة.

لقد برر جيمس نويس (James Noyes) أمام الكونغرس اهتمام بلاده بايران على النحو التالي: «ان الولايات المتحدة غير مرتاحة من انسحاب بريطانيا العظمى من الخليج العربي عام ١٩٧١. إذ أن هذا قد أدى إلى قيام فراغ، من الممكن أن يملؤه العراق مسنوداً من قبل الاتحاد السوفييتي. وبالتالي فإن الولايات المتحدة آخذة بنظر الاعتبار أمنها، مجبرة على ضمان طريق لها إلى الخليج العربي، المنطقة الغنية بالنفط والذي سيزداد استيراده تدريجياً في السنوات القادمة»[١٩]. وبنفس الروحية تكلم وزير الدفاع الأسبق جيمس شليسنجر حيث قال أنه ليس للولايات المتحدة وحسب مهتمه بمنطقة الخليج العربي بل أيضاً أوروبا الغربية واليابان تولي المنطقة أهمية جدية وخاصة فيما يتعلق بضمان طريق مستمر إليه. ويخلص شليسنجر إلى القول أن هذه المنطقة «لا يمكن أن تسقط في أيدي هؤلاء الذين يعادوننا»[٢٠].

وتشهد على الأهمية الكبيرة التي يعلقها الأميركيون للحفاظ على مواقعهم في المنطقة وضمان استمرار شحنات النفط تلك الأقوال التي أدلى بها مختلف السياسيون الأميركيون.

---

(١٨) Ibid, 23. IV. 1973.

(١٩) The Statesman, Calcutta, 27. VII. 1973.

(٢٠) Times of India Bambay 13, II. 1975.

فوليم فولبرايت يعتقد أن الخوف من نتائج قطع شحنات النفط يمكن أن تؤدي بالدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة إلى القيام بعملية عسكرية من أجل ضمان الشحنات من النفط واستمرارها. وأعلن فولبرايت: «نحن في وضع يمكننا فيه وبدون أي تردد أن نحتل الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. فمن الناحية العسكرية لا تشكل هذه الدولة أية عقبة. ومن الناحية الجيوبوليتيكية توجد هناك حالة معروفة باسم فراغ القوة. من المحتمل أن لا نقوم بذلك بأنفسنا بل من الممكن القيام بذلك بواسطة استخدام القوة العسكرية لدول أخرى في المنطقة. إن شاه ايران لديه طموح للعب دور الحامي لمنطقة الخليج»[٢١].

وأكد هنري كيسنجر التهديد الأميركي لأي محاولة ترمي للوقوف ضد المصالح الأميركية في المنطقة وخاصة بعد أن اتخذت الاقطار العربية قرارها بحظر شحنات النفط في تشرين ثاني ١٩٧٣. وأعلن كيسنجر أن «الولايات المتحدة الأميركية لا يمكنها الركوع أمام هذا النوع من الضغط» وهي «مضطرة للنظر في الوسائل المضادة والتي تعتبرها ضرورية»[٢٢]. بينما أعلن جيمس شليسنجر صراحة أن هناك مخاوف من إمكانية استعمال القوة المسلحة ضد العرب فيما إذا اتخذ تحديد شحنات النفط شكلاً أكثر مأساوية[٢٣].

لقد جاءت هذه الأقوال في الوقت الذي أصبح فيه معروفاً لدى الجميع أن مشاة البحرية الأميركية أخذوا يتدربون على القتال في الظروف الصحراوية. وقد أعطت هذه الحقيقة مؤشراً للاعتقاد أن الولايات المتحدة تخطط فعلاً لاستخدام القوة المسلحة ضد الأقطار العربية في منطقة الخليج العربي.

وكرد فعل على تكشف النوايا الأميركية تجاه المنطقة أعلنت كل من المملكة العربية السعودية والكويت انهما سيقومان بألغام حقول النفط في حالة التهديد بالعدوان.

وكان الشيخ زكي يماني وزير النفط السعودي قد صرح أنه في حالة قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية فانه ستفجر مكائن آبار النفط العربية، مما سيحدث بالنتيجة إيقاف شحنات النفط إلى أوروبا واليابان لسنوات طويلة ويؤدي إلى كارثة اقتصادية[٢٤].

ورغم كل التصريحات والتهديدات الأميركية فاننا لا نعتقد بأن الولايات المتحدة قد نظرت في موضوع تدخلها عسكرياً في المنطقة أو كانت تفكر جدياً فيه وذلك لأنها كانت تريد أن تحافظ على الوضع الراهن الذي ينسجم ومصالحها ويؤمن لها مدخلاً حراً إلى حقول النفط الغنية في الخليج العربي.

لقد اعتقدت الولايات المتحدة أن تحقيق أهدافها السياسية والستراتيجية في منطقة الخليج العربي يمكن أن تتم عن:

□ أولاً: زيادة شحنات الأسلحة وخاصة الى ايران والمملكة العربية السعودي والكويت.

□ ثانياً: استمالة دول الخليج العربي الموالية للغرب لزيادة تعاونها السياسي والعسكري تحت قيادة الشاه والعربية السعودية.

إن زيادة شحنات الأسلحة للمنطقة من قبل الولايات المتحدة الأميركية خاصة من الدول الاوروبية عموماً يمكن أن تحقق عدة أهداف. فهي تساعد منتجي الأسلحة على التخلص من الركود الذي أصاب سلعهم بعد انتهاء حرب الهند الصينية وذلك بايجاد أسواق جديدة. وتحقق بصورة غير مباشرة هدف تطوير الأسلحة الحديثة وذلك عن طريق تمويل التجارب في هذا المجال. ويؤدي إلى زيادة هامة في التصدير لصالح البلد، إضافة إلى

---

(٢١) Middle East Economic Survey, 1. VI. 1973.

(٢٢) The Statesman, op.cit. 19 XI. 1973

(٢٣) Times of India, 28, XII, 1973.

(٢٤) (Ibid).

التأثير الجوهري في التقليل من العجز المتزايد في ميزان المدفوعات نتيجة استيراد النفط من هذه البلدان، وبالتالي زيادة اعتماد الدول المنتجة للنفط على الولايات المتحدة الأميركية. وتعويض هذه الأخيرة عن الخسارة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

لقد بررت الولايات المتحدة شحنات الأسلحة هذه بداية بضرورة التصدي للخطر السوفييتي. وكانت تقول أن لهذا الخطر صفتين: الأولى مباشرة وهو زيادة الوجود البحري السوفييتي في المحيط الهندي. والثانية غير مباشرة وهي المعاهدة العراقية ـ السوفييتية التي اعتبرتها واشنطن ـ حين توقيعها ـ بمثابة دخول العراق تحت النفوذ السوفييتي.

غير أن واشنطن سرعان ما اعترفت فيما بعد بضعف هذه المبررات مما دعاها إلى إعادة اختلاق فكرة الفراغ الذي نتج عن انسحاب بريطانيا العسكري من المنطقة. وهذا ما لا يمكن أن تتسامح معه الولايات المتحدة إذ يؤدي ـ على رأيها ـ هذا الفراغ إلى فقدان الاستقرار وبالتالي ملء الفراغ من قبل قوة غير موالية للغرب. إن الولايات المتحدة الأميركية وتحقيقاً لمبدأ نيكسون لم ترغب باستخدام قواتها العسكرية. وعلى هذا كان لابد من إيجاد مخرج آخر يحقق المصالح الغربية دون حاجة إلى تدخل القوات الاميركية.

في نيسان عام ١٩٧٥ قال جوزيف سيسكو، نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، أمام لجنة خاصة تابعة لمجلس النواب كانت تستمع في قضية مبيعات الأسلحة إلى دول الخليج العربي، قال ان بيع أسلحة بقيمة ٧,٥ مليار دولار لايران والسعودية وغيرها من دول الخليج إنما هو «مساهمة لمصلحة التطور والاستقرار». وأعلن أن بيع أسلحة لايران ومنها أحدث المقاتلات قد ساهم في حل المسائل الحدودية المختلف عليها بين ايران والعراق. وحسب رأيه فإن بيع الأسلحة لايران والسعودية سيساعد هاتين القوتين الأكبر في المنطقة على تحمل مسؤولية أكبر في الأمن الجماعي في المنطقة». وأكد سيسكو أن الشاه يرغب في حماية مضيق هرمز الذي يمر عبره ٣/٢ من النفط العالمي. وأعلن سيسكو أن هناك محادثات تجري تتعلق بشراء ايران لست مدمرات وثلاث غواصات. وقد برر ذلك بأنه يعتقد أنه من غير الممكن للولايات المتحدة أن تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع بلدان الخليج العربي وتتجاهل في نفس الوقت ما تعتبره هذه البلدان أمراً مبرراً من وجهة نظر حاجتها للأمن. واستطرد سيسكو قائلاً: «انه لا يمكننا أن نقول بأننا أصدقاءهم في الوقت الذي نرفض فيه بيعهم الأسلحة التي تشكل بالنسبة لهم أهمية حيوية». وذهب يقول: «..إنني أعتقد أنه بامكاننا الاستمرار بتزويد هذه الدول بالمعدات العسكرية وكذلك مساعدتهم في مجال التدريب العسكري. إن هذه السياسة تؤدي بدرجة كبيرة إلى القضاء على العلاقات المتوترة بين هذه الدول»[٢٥].

إن هناك عاملين أساسيين لعبا الدور الرئيسي في أن تسرع الادارة الاميركية في اتخاذ قرارها بتزويد بلدان منطقة الخليج العربي بالسلاح هما: الهزيمة الأميركية في الهند الصينية والعجز في الميزان التجاري مع دول المنطقة.

وفي السنة المالية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ (١ تموز ١٩٧٣ ـ ٣٠ حزيران ١٩٧٤) تسلمت الولايات المتحدة من الخارج طلبات لشراء أسلحة ومعدات عسكرية بقيمة ٨,٣ مليارد دولار. وهذا يعني مضاعفة الكميات المصدرة من السلاح مقارنة مع السنة التي سبقتها بالرغم من انطفاء الحرب في الهند الصينية.

وللمقارنة فإن قيمة الصادرات من الأسلحة بلغت في السنوات ٧١ ـ ٧٢ ما مقداره ٣,٣ مليارد دولار، بينما بلغت عام ٧٢ ـ ٧٣ ما مقداره ٣,٩ مليارد دولار. وقد أصبحت أقطار الخليج العربي و«اسرائيل» المستورد الرئيسي للسلاح الأميركي. ففي فترة الثمانية عشر شهراً السابقة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ إشترت دول منطقة الخليج العربي أسلحة بما يعادل تقريباً خمسة مليارات دولار[٢٦].

---

(٢٥) International Herald Tribune, USA, 11. IV. 1975.

(٢٦) Patriot, New Delhi, 14. V. 1974.

وقد زادت الولايات المتّحدة من صادرات الأسلحة إلى المنطقة في وقت لاحق. وحسب إعلان لي هاملتون، رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وآسيا الجنوبية التابعة للجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب سابقاً، أنه في الأعوام ١٩٦٦ ــ ١٩٧٤ كان حوالي ٥٠٪ من مجموع صادرات الولايات المتّحدة من الأسلحة مخصّصاً لدول منطقة الخليج العربي. وهو يعتقد أن الولايات المتّحدة قد جرّت إلى سباق للتسلّح من الصعوبة الخروج منه(٢٧).

وقد قدّرت إحدى الصحف أنه وفي الفترة المذكورة صدّرت الولايات المتّحدة إلى الخارج أسلحة بقيمة ٢٠,٣ مليارد دولار(٢٨).

في السنة المالية ٧٣ ــ ٧٤ ومن بين أكثر من عشر دول حصلت على السلاح الأميركي كانت دولتان من دول الخليج العربي هما إيران والمملكة العربية السعودية.

وكانت إيران في مقدّمة هذه المجموعة (٣,٨ مليارد دولار) متقدّمة بذلك على إسرائيل (٢,٨ مليارد دولار) والمملكة العربية السعودية (٥٨٨ مليون دولار)، اليونان (٤٣٥ مليون دولار) وألمانيا الغربية (٢١٩ مليون دولار)(٢٩). ويقدّر أن إيران اشترت أسلحة أميركية عام ١٩٧٥ بقيمة تتراوح بين ٢ ــ ٤ مليارد دولار. وللمقارنة فإنه وفي بداية الستينات استوردت إيران أسلحة بقيمة ١,٥ مليون دولار سنوياً، وفي عام ١٩٦٨ كان مجموع ما صرف على هذه المشتريات ١٦٨ مليون دولار.

وقد كانت إيران حتى عام ١٩٦٥ تستلم أسلحة أميركية في نطاق المساعدة العسكرية، واعتباراً من هذه السنة بدأت تشتري السلاح. وقد أعطى هذا بداية لواقع جديد ذلكم هو شراء الأسلحة بالنفط. إن هذا الواقع الجديد مكّن إيران من الحصول على أكثر الأسلحة تطوّراً والتي تلائم رغباتها الاستراتيجية.

في السنوات ١٩٧١ ــ ١٩٧٤ كانت معدّات الطيران تمثّل القسم الأكبر من بين كل مشتريات إيران من الأسلحة. فقد جهّزت الولايات المتّحدة إيران بـ ١٤٨ طائرة (F-5E) وعدداً من طائرات التجسّس (يعتقد أنها كانت ٣٢ طائرة) (RF-5A) (ثمن الواحدة منها ١,٧ مليون دولار فتكون قيمتها مع الأدوات الاحتياطية ٣٠٠ مليون دولار)، ومائة وثمانين طائرة (F-4) فانتوم (وتقدّر قيمتها مع ما كانت إيران تمتلكه من هذه الطائرات وهي ٧٢ طائرة بـ ٧٢٠ مليون دولار)، و ٣٠ طائرة نقل نوع (C-130E) هيركلس، و ١٠ طائرات وقود (KC-135) (ثمنها ٧٠ مليون دولار)، و ١٢ طائرة نقل (Beech F-33C) بونانزا، و ٨ طائرات (U-21F)، و ١٢ طائرة استكشاف بحرية بعيدة المدى (PC-3)، وعدد من طائرات (Boeing-320C) (ثمنها ٧٠ مليون دولار)، و ٦٦٠ مقاتلة (ثمنها ٥٠٠ مليون دولار) منها: ٢٠٢ مقاتلة لدعم الجيش في مسرح القتال (AH-IF Twin Cobre)، و ١٦ مقاتلة (S-67 Black Hawk)، عشرة مقاتلات (SH-3)، و ٢٨٧ مقاتلة ذات اختصاصات عامة من نوع (Bell 214A) المتطوّر، و ١٠٠ مقاتلة (Agust Bell 206A Jet Rengels)، و ٤٥ مقاتلة (Agust Bell 205 Iroquois)(٣٠).

في العاشر من كانو ثاني ١٩٧٤ وقّعت إيران على عقد لشراء ثلاثين طائرة (F-14A Tomact) بقيمة ٩٠٠ مليون دولار، بضمنها الأدوات الاحتياطية. وكان العقد ينصّ على أن تسلّم ٢٤ طائرة عام ١٩٧٦ أما الستة الباقية فتسلّم عام ١٩٧٧. وفي ذات الوقت أبدى الشاه اهتماماً بشراء طائرات من نوع (B-1) و(F-16) و(F-17). وكانت إيران أيضاً وفي الوقت الذي كانت

(٢٧) Handelsblatt, 19. II. 1975.

(٢٨) Times of India, 23.I. 1975.

(٢٩) Ibid.

(٣٠) في عام ١٩٧٤ سلمت أميركا إيران ١٥٠ مقاتلة على أن يتم التسليم بكامله عام ١٩٧٩.

تتسلّم فيه شحنات الأسلحة الأميركية مهتمّة ببناء صناعة الطائرات الخاصة بها. فقد أنشأت معامل الطائرات في مهر آباد بمساهمة كونسوريوم صناعة الطائرات الأميركية (Northrop Carporation) وهو يقوم بتزويد المعامل الإيرانية بالفنيين والمختصّين وفي نفس الوقت يقوم بتدريب العمال الإيرانيين. وتقوم هذه المعامل بتصليح الطائرات العسكرية والمدنية.

وقد أوصت إيران أيضاً على أربعة فرقاطات نوع (SAAM) مزوّدة بصواريخ سطح ـ سطح، و ٦ مدمّرات نوع (Spruance) بقيمة ١١٠ مليون دولار لكل واحدة منها. واثنين من المدمّرات المتطوّرة نوع (Allen Sumner)، وأربعة طرادات، وسفينتي تصليح وغيرهما من أنواع الأسلحة، من بينها قنابل (Smart) وصواريخ وقنابل موجّهة بواسطة أشعّة ليزر، وصواريخ ضد الدبابات نوع (Tow) و(Swing)، وصواريخ سطح ـ سطح (Sea Killer).

وفي ٣٠ حزيران ١٩٧٤ وقّعت الولايات المتّحدة اتّفاقاً مع إيران ينصّ على تقديم المساعدة (التكنولوجية، الخبراء، تدريب الكادر والتزويد بالأجهزة) في بناء الأفران الذرية في إيران. وقد التزمت الولايات المتّحدة بتجهيز إيران باليورانيوم الفني ولمدة عشر سنوات وكذلك تقديم المساعدة في إنتاج اليورانيوم الفني من المواد الأولية الإيرانية، والذي سيستخدم في الأفران الذرية المستوردة من الولايات المتّحدة فقط.

في تشرين الثاني ١٩٧٤ تألّفت لجنة أميركية ـ إيرانية. وكانت حصيلة اجتمعات هذه اللجنة أن عقد اتّفاقاً في ٤ مارس ١٩٧٥[٣١]. وقد نصّ الاتفاق على أن إيران ستقوم بشراء ما يعادل خمسة عشر مليارد دولار في خلال خمس سنوات. وقد خصّص مبلغ ٦,٥ مليارد دولار لشراء أفران للمحطات الذرّية. ولتبرير الخطوة الأميركية صرّح كيسنجر بهذه المناسبة أن إيران هي إحدى الدول الموقّعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة الذرّية وتقبل كل أنواع المراقبة الناتجة عن القوانين الأميركية والاتفاقات الدولية. وقد خصّص من إجمالي المبلغ أعلاه قدراً يتراوح بين ٣ ـ ٥ مليارات لشراء الأسلحة[٣٢].

لم تكن الولايات المتّحدة المورد الوحيد للأسلحة بالنسبة لإيران، فبريطانيا أيضاً زوّدتها بـ ٨٠٠ دبابة (Chieftein MK-5) بقيمة ٤٨٠ مليون دولار، و ٣٠٠ دبابة خفيفة نوع (Scorpion)، و ٣٠٠ سيارة مجنزرة استطلاع نوع (Alvis Ltd) المعروفة باسم (Wheeled Fox)، و ٣٠ مركب صغير مربّع (Hover craft)، و ٤ مدمّرات و ٤ فرقاطات سريعة، و ٢٤ طراد سيطرة، و ١٨ مقاتلة (Seaking) مخصّصة لاكتشاف ومقاتلة الغوّاصات، صواريخ موجّهة ضد الطائرات نوع (Rapier) و(Tiger Cat) وكذلك رادارات مخصّصة لنظام الدفاع الجوي. وفي كانون الثاني ١٩٧٤ قدّرت الصحف أن إيران وبريطانيا قد اتّفقتا على صفقة للأسلحة يقدّر ثمنها بين ٧٠ ـ ٨٠ مليون جنيه استرليني[٣٣]. وفي مارس ١٩٧٤ عقدت إيران اتّفاقاً مع شركة (Short Brothers and Harland) بتجهيزها بصواريخ أرض ـ جو (Tiger Cat) بقيمة ١٠ ملايين جنيه.

وقد ساهمت فرنسا وإيطاليا أيضاً في بناء القوة العسكرية الإيرانية. فخلال زيارة الشاه لفرنسا في حزيران ١٩٧٤ اتّفقت الدولتان على أن تقوم فرنسا بمساعدة إيران في بناء خمسة محطّات ذرّية ذات قوة ١٠٠٠ ميكوات لكل منها وبقيمة ١,٢ مليارد دولار.

وبهذه المناسبة فقد قامت بعض الشكوك تقول بأن إيران تنوي الحصول على السلاح الذرّي. وفي تصريح للشاه قال: إننا لا نرغب في أن تقوم إيران بإنتاج الأسلحة الذرّية، غير أني أقول بصراحة تامة بأن إيران ستكون مضطرّة للتزوّد بالقنبلة الذرّية فيما إذا حصلت عليها دول

(٣١) International Herald Tribune, 5.III.1975.
(٣٢) Ibid.
(٣٢) National Herald, New Delhi, 3.II.1974.

المنطقة الأخرى. وهكذا ظلّت مسألة امتلاك إيران للسلاح الذرّي مسألة مفتوحة تعتمد على تطوّر الأوضاع في المنطقة. وخلال نفس الزيارة اتّفق الطرفان على أن تقوم فرنسا ببناء ستة بواخر استطلاع سريعة بعد أن أبدى الشاه رغبته في شرائها. ووعدت فرنسا بالإضافة إلى ذلك بتلبية طلب إيران لبناء ستة بواخر أخرى من نفس النوع في المستقبل. وهذه السفن مشابهة تماماً لتلك التي بيعت إلى إسرائيل[٣٤]. وأعلن (Jacques Soufflet) وزير الدفاع الفرنسي آنذاك في تشرين أول ١٩٧٤ أنه يتوقّع أن فرنسا ستقوم ببناء غوّاصات تعمل على الوقود النووي لإيران[٣٥].

وقامت ألمانيا الغربية بتوقيع اتّفاقية مع إيران في ١١ كانون الثاني ١٩٧٤ تنصّ على بناء مصفى بمقابل النفط. وقد أعربت إيران عن رغبتها بشراء ٤٠٠ دبابة (Leopard) بقيمة ٧٥٠ مليون مارك. وقد نوقشت مسألة إقامة مصانع تجميع لهذه الدبابات. وقد كانت إيران قد وقّعت في بداية الستينات مع ألمانيا الغربية اتّفاقاً بتجهيزها أسلحة رماية وبناء معامل لإنتاجها. وفي عام ١٩٧١ قامت ألمانيا الغربية بتزويد إيران بـ ١٤ طائرة نقل (F-27 Fokker VFW). وفي عام ١٩٦٩ اشترت إيران عشرين مقاتلة (Chinnook CH47C) إنتاج إيطالي بامتياز أميركي. وقد وقّع عقد ثاني لشراء اثنتين وعشرين مقاتلة من هذا النوع بقيمة ١٠٠ مليون دولار وذلك في نيسان ١٩٧٤.

وقد زوّدت إيطاليا إيران بـ ٣٥٠ طائرة (Amfibi) تدعى (Rover) للعمليات القريبة من خطوط الشاطىء.

إن تطوّر القوة الإيرانية بدأ في أواسط الستينات. عندما صادق البرلمان الإيراني في خريف عام ١٩٦٥ على قانون تعزيز القوات المسلّحة. ومنذ ذلك الوقت بدأت الزيادة المستمرّة في المصروفات العسكرية. إن مقدار المبالغ المصروفة على المشتريات العسكرية سنوياً كانت كما يأتي[٣٦]:

السنة	المصروفات
١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	٢١٧ مليون دولار
١٩٦٩ ـ ١٩٧٠	٥٠٥ مليون دولار
١٩٧٢ ـ ١٩٧٣	١٣٨٠ مليون دولار
١٩٧٣ ـ ١٩٧٤	٢ مليارد دولار

ومن هذا يتبيّن أن المصروفات العسكرية لعام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ كانت أعلى بنسبة ٤٥٪ من العام الذي سبقه. إن هذه الزيادة يمكن أن تكون أكبر بكثير لو أخذنا سنة ١٩٦٥ حيث لم تصرف إيران إلا مبلغاً يتراوح بين ١٠٠ ـ ٢٠٠ مليون دولار. (في عام ١٩٥٥ لم تتجاوز هذه المصروفات المائة مليون دولار، وإلى عام ١٩٦٥ ـ ألـ ٢٠٠ مليون دولار). وهكذا تكون قد زادت المصروفات على هذه الأهداف في الفترة ما بين ١٩٦٣ ـ ١٩٧٣ بمقدار عشر مرات. إن المصروفات التي خصّصت في السنة المالية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ للأغراض العسكرية بلغت ٢,٨٨ مليارد دولار وارتفعت عن هذا المبلغ في السنوات اللاحقة. وبهذا تكون إيران قد احتلّت المرتبة العاشرة في العالم تحت اعتبار المصروفات العسكرية.

وقد برّر الشاه هذا التوجّه نحو التسلّح بقوله في تصريح له أنه بدأ يفكّر ومنذ سنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ «بالاستقلال في مجال الدفاع». ويقول أنه توصّل إلى نتيجة هي أن الولايات المتّحدة لن تكون في المستقبل في وضع يمكّنها دائمًا من لعب دور الشرطي العالمي. ويعبّر الشاه عن أنه يعتقد أن قرار بريطانيا بالانسحاب من منطقة الخليج العربي وما صاحبه من «قيام فراغ» أسرع بهذه العملية[٣٧].

---

(٣٤) إن هذه السفن تسير بسرعة ٣٥,٥ إنج، ومسافة الأبحار ٨٠٠ ميل بحري، تحمل ٢٣٠ طن، مجهّزة بصواريخ موّجهة سطح ـ سطح (Exocet) ومجهّزة بمحرّك (RFN) قوة ١٤,٠٠٠ حصان.

(٣٥) The Statesman, op. cit., 22.X.1974.

(٣٦) Foreign News and Features, New delhi, 26.I.1973, p. 3.

(٣٧) Newsweek, USA, 21.V.1973, p. 17.

واعتباراً من عام ١٩٧٣ بدأت إيران بتنفيذ الخطة الخمسية لبناء القوات المسلّحة، والتي كانت تستهدف صرف مبلغ ملياردين في المتوسط سنوياً.

مع نهاية عام ١٩٧٤ امتلكت إيران قوة عسكرية مهمة. وقد وصل عدد القوات المسلّحة إلى ٣٣٨ ألف شخص، من بينهم ١٧٥ ألف في القوات البرية، ١٣ ألف في البحرية، و٥٠ ألف في القوة الجوية. بالإضافة إلى المنظمات العسكرية التي كانت تمتلك الطائرات والمقاتلات والمدفعية وزوارق الخفر، والتي كانت تعدّ ٧٠ ألف شخص مدرّب.

لقد كانت القوات البرية مقسمة إلى ثلاثة جيوش كل منها مسؤول عن منطقة مثل المنطقة الشمالية الشرقية، الجنوبية الغربية والجنوبية. وقد كان في النيّة إقامة جيش رابع. وكان يدخل في نطاق هذه الجيوش الثلاثة ثلاث فرق مشاة، وثلاث فرق مدرّعة وفرقة واحدة جويّة محمولة، أربعة ألوية مشاة مستقلّة ومجموعة خاصة ومدرّبة على شاكلة أصحاب «البريات الخضراء» وفصيل جوي آخر للصواريخ أرض ــ جو.

إن هذه القوى كان مقدّراً لها بعد الانتهاء من استلام شحنات الأسلحة، أن تكون مزوّدة بألف ومائتين دبابة متوسطة، و٧١٠ مدرّعة خفيفة، ألفين سيارة مجنزرة، ٤٨٠ طائرة مقاتلة، ٤٥٠ طائرة حربية من أنواع مختلفة وكتيبة صواريخ نوع «هوك».

وقد كان مقدّراً للطيران الإيراني أن يكون واحداً من أحدث القوات الجوية في آسيا، وكان مقدّراً له أن يمتلك بعد التحديث ٥٢٠ طائرة مقاتلة قاصفة، ٢٠ طائرة نقل ضخمة وطائرة وقود و١٨٠ طائرة استطلاع ونقل وتدريب.

وكان مقدّراً أيضاً للقوة البحرية أن تحصل على تطوير لا يقل عن الجوية. فقد كان مقرّراً أن تمتلك مع عام ١٩٧٨ إحدى عشرة مدمّرة حديثة، ثمانية فرقاطات و٤ طرادات و١٢ قارب طوربيد و٢٠ سفينة دورية و٥٠ طائرة وعدد غير قليل من الطائرات العمودية المخصّصة لاكتشاف ومقاتلة الغوّاصات.

في عام ١٩٧٥ ازداد عدد المقاتلات في القوات المسلّحة الإيرانية مرتين بالمقارنة مع عام ١٩٧٣. وكان من المقرّر أن تمتلك إيران من طائرات الفانتوم ما يفوق «إسرائيل» بمرتين في نهاية السبعينات في حالة أخذ عدد الطائرات الإسرائيلية قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣). وكانت إيران تتطلّع أيضاً إلى زيادة عدد سفنها إلى أربعة أضعاف خلال النصف الثاني من عقد السبعينات.

وفي تقدير أحد الخبراء أن بناء مثل هذه القوة العسكرية تحت إعتبار قوة النار والاستعداد ستتمكن إيران من تجاوز دول مثل الصين، و «اسرائيل» وحتى اليابان[٣٨].

لا شك أن تحقيق هذا المستوى من التسلح من قبل إيران أمر بالغ الخطورة على المنطقة وهو في نفس الوقت سلفت للنظر خاصة وأن إيران وحتى نهاية الستينات لم تكن لتمتلك إلا عدد غير كبير من الدبابات الأميركية التي تعود صناعتها إلى الحرب العالمية الثانية. إضافة إلى عدد من السفن البخارية المستعملة في ملاحقة المهربين، بينما أصبحت ومنذ أواسط السبعينات تمتلك أحدث جيش في الشرق الأوسط. لقد تسلمت إيران من العدد الحربية ما لم تتسلمه في حينه القوات المسلحة الأميركية.

إن قاذفة القنابل الحديثة نوع فانتوم، التي تسلمتها إيران، تستطيع بعد التزود بالوقود في الجو من طائرات الوقود KC.135 من قذف حمولتها في أماكن بعيدة.

وقد حصل الطيران الإيراني قبل الأمريكي على الطائرات الحربية نوع F-14 A Tomcat. إن القوة الجوية الإيرانية قبل الأميركية كان مقدراً لها أن تحصل على أحدث أسطول من المقاتلات يعد خمسمائة، وبهذا تكون قدرتها على حمل القنابل أكثر بمرتين من طيران العربية السعودية والعراق معاً، أي حوالي ٨٠٠ طن من المواد المتفجرة. إن

(٣٨) Foreign News and Features, 26. V. 1973, P.3.

البحرية الإيرانية هي الأخرى قدر لها أن تكون من أحدث أساطيل Hovercraft في العالم. وحتى قبل سقوط الشاه كانت تمتلك إيران خمسين مركباً صغيراً سريعاً Hovercraft.

وقد قدر أن بإمكانية البحرية الإيرانية أن تنقل وخلال ساعتين إلى الجانب الآخر من الخليج العربي كتيبة كاملة مع أسلحتها. إن هذه(Hovercraft) بإمكانها أيضاً وبسرعة ١٠٠ كم/ ساعة أن تنقل دبابات ومدافع وألوية عسكرية في البر. وكانت العشرات من السفن الحربية الإيرانية الحديثة والمزودة بالصواريخ والرادارات وأنظمة الأطلاق الالكترونية خلال السبعينات تجوب الخليج العربي. وكانت إيران تتطلع إلى أن تجعل من الخليج العربي بحيرة إيرانية داخلية. إن الجيش الإيراني يمتلك ثلاثة آلاف سيارة مجنزرة حتى عام ١٩٧٦ وعدد كبير من المقاتلات المساندة بصورة مباشرة والمسماة Sea Cobraوالتي لم يمتلكها الجيش الأميركي إلا فيما بعد.

إن كل هذا سهل أمام إيران إمكانية التدخل السريع والواسع وعلى أبعاد كبيرة.

إن القوات البرية الإيرانية تستخدم دبابات حديثة نوع (Chieftein)، وتستخدم الوحدات الجوية، مقاتلات مصنوعة خصيصاً باسم أصفهان والتي بامكانها خلال ساعة ونصف الساعة نقل الوحدات الإيرانية إلى أي نقطة من نقاط الحدود.

وهذا ما دعى بعض الخبراء للقول أنه في الواقع ليس هناك شيء لا تمتلكه القوات الإيرانية أو هي غير متعاقدة عليه باستثناء السلاح الذري. وفعلاً فقد اهتمت إيران بكل ما هو حديث فقط. وقد أظهرت في منتصف السبعينات اهتماماً بالصواريخ الموجهة جو ـ أرض نوع Coudoz والذي يكلف كل واحد منها ٥٢٥ ألف مارك الماني. وكانت إيران تنوي الحصول على ٣٢٠ صاروخاً منها. ويمكن إطلاق هذه الصواريخ من قبل الطيار ومن بعد كبير عن الهدف ومن ثم توجه نحو الهدف عن طريق التلفزيون. إن ميزة هذه الصواريخ تكمن في أن الطائرة وبعد إطلاق الصاروخ يمكنها العودة على الفور وبذلك تبقى خارج نطاق الدفاع الجوي للعدو.

لقد تم بناء القوات المسلحة الإيرانية بسرعة هائلة بحيث أن عدداً من أعضاء الكونغرس الأميركي، رغب في إيقاف الشحنات التالية. وعبر البعض عن مخاوفهم من أن التصدير الكبير للأسلحة إنما يتم على حساب تحديث القوات المسلحة الأميركية. أما البعض الآخر وعلى رأسهم السناتور السابق ويليم فولبرايت فيقول إذا أرادت الولايات المتحدة أن تستخدم، وعلى وجه التساوي مع «إسرائيل»، القوة العسكرية الإيرانية لضمان مصالح الولايات المتحدة في المنطقة فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى نتائج خطيرة على السلام والاستقرار في الشرق الأدنى والأوسط(٣٩).

لقد أثيرت العديد من الأسئلة حول إمكانية دولة مثل إيران، التي ما زال ٤٠ ٪ من سكانها أميين، وفي أواسط السبعينات فقط تحاول الانتقال من القرون الوسطى إلى القرن الواحد والعشرين، أن تستوعب وأن تستخدم ومن ثم تسيطر على هذا التكنيك العصري المعقد؟ وهل بإمكانها تخطيط وتنظيم وقيادة عمليات حربية مستخدمة مثل هذه الأسلحة الحديثة والمتطورة؟.

إنه ولحد سقوط نظام الشاه، كان الأميركيون يقدمون كل ما وسعهم لضمان مستوى تدريب ملائم لمتطلبات الحرب الحديثة بالنسبة للقوات الإيرانية. وقد قاموا إلى جانب إرسال الأسلحة إلى إيران بارسال ١٥٠٠ فني يمثلون ثلاث وخمسين اختصاصاً مختلفاً. وخلاف ذلك كان هناك حوالي ٣٥٠٠ عسكري مختص في إيران تابعين للجيش الأميركي، والذين وفقاً لنصوص معاهدة ١٩٧٢ مكلفون بوضع نظام لتدريب الجيش. ويقومون بتنظيم فصول تدريسية للضباط الإيرانيين في مجال التخطيط الحربي، وبوضع أنظمة للأمداد والتصليح، ويضعون نظام

(٣٩) Foreign Affairs Report, New delhi, June, 1973, P. 128.

مركزي للدفاع الجوي باستخدام الكومبيوتر، ويشتركون كذلك في إقامة قاعدة صناعية لتلبية حاجات القوات المسلحة. إضافة إلى ذلك فإن مختلف الشركات كانت تبعث مع شحنات المعدات باخصائيين لتنفيذ تركيبها وتدريب الإيرانيين على طريقة استخدامها. وقد ازداد عدد الاخصائيين الأميركان باضطراد. فإذا كان عددهم في بداية ١٩٧٣ لا يتجاوز الـ ٨٠٠ اخصائي فإن عددهم في منتصف عام ١٩٧٤ قد بلغ حوالي الـ ١١ ألف وبعدها بعام قدر عددهم بـ ١٣ ألف شخص. وازداد في السنوات اللاحقة حتى سقوط الشاه حتى تجاوز الخمسة عشرة ألفاً.

لقد قدر أحد الخبراء العسكريين الألمان، والذي قضى أكثر من سبع سنوات في طهران، عدد الذين يعملون فقط في المستويات العليا والوسطى القائدة في القوات المسلحة الإيرانية من الأميركيين بحوالي الألف ضابط[٤٠]. وفي بداية عام ١٩٧٤ وصل إيران ثلاثة جنرالات أميركيون، وكان من بينهم جنرال الجو ديفيد بريت وقد كان له حق الدخول المباشر إلى الشاه. وفي أصفهان وحدها، حيث يوجد مركز تدريب قائدي المقاتلات، أقام الأميركيون وعوائلهم مستوطنة تعد خمسة آلاف شخص.

لقد كان تواجد الأميركيين بصفة فنيين ومستشارين في إيران من الكثرة بحيث أن القوات المسلحة الأميركية أنشأت محطة إذاعة وتلفزيون خاصة بها. وقد كان مطار مهرباد القريب من العاصمة طهران والمحجوز في أكثريته للأغراض العسكرية، مسرحاً لنزول طائرات النقل الأميركية المحملة بالشحنات العسكرية. وقد احتل منصب السفير الأميركي في إيران ومنذ ١٩٧٣ ورجارد هيلمز المدير الأسبق للمخابرات المركزية. وقد حرم هيلمز على أعضاء السفارة الأدلاء بأية معلومات تخص التعاون العسكري مع إيران.

إضافة إلى ذلك فإن الإيرانيين يتلقون تدريبهم في الولايات المتحدة ففي عام ١٩٧٣ أكمل ١٥٠ طياراً إيرانياً تدريبهم في الولايات المتحدة، إضافة إلى ٣٢٠ أخصائي في البحرية الحربية. وفي عام ١٩٧٤ تدرب في الولايات المتحدة ١٧٦ طياراً و ٦٢٢ فني جوي إيراني[٤١]. وقد تلقى الإيرانيون تدريبهم أيضاً في إسرائيل. وفي إيران عملت بعثة عسكرية إسرائيلية. وخلاف الأميركيين، شارك البريطانيون في بناء القوة العسكرية الإيرانية وكان هناك حوالي ٢٠٠ خبير عسكري بريطاني.

وقد صرح الأخصائيون الأميركيون أن مقدرة وكفاءة الطيارين الإيرانيين والفرق الأرضية يعادل تقريباً المستوى الإسرائيلي. ومثل هذا يقول الخبراء البريطانيون فيما يخص الألوية المدرعة. ومع ذلك فقد قيل أنه لو أن الأخصائيين الأميركيين غادروا البلاد فجأة فإن القوة الجوية ستبقى على الأرض وتغدو غير قادرة على الحركة. فبالرغم من التقدم الكبير في مجال التدريب فإن هذا البلد لا يزال يفتقر إلى العدد الكافي من الكادر المدرب بصورة كافية وخاصة في الناحية الفنية. إن المعدات الحديثة والمعقدة تتطلب كادراً من الفنيين والمهندسين معداً اعداداً جيداً وعالياً. آخذين بنظر الاعتبار التطور السريع للقوة العسكرية الإيرانية في تلك الفترة، فإن الحاجة إلى الفنيين تحت هذا الاعتبار كبيرة جداً حيث أن إيران قامت في نفس الوقت بتطوير إقتصادها حيث ظهرت الحاجة إلى تدريب الكوادر الفنية. إن التدريب اللازم للطيار يستغرق من ٥ ــ ٧ سنوات. وليس بأقل من ذلك بكثير يتطلب تدريب المجموعات الأرضية. إن الأموال بإمكانها إسراع العمليات المتعلقة بالتدريب إلا أنها غير قادرة على حل المسألة في وقت قصير. وتبقى متعلقة بهذا وبشكل كبير مسألة تخطيط وقيادة العمليات العسكرية المعقدة. هنا لا يكفي التدريب وحده. هنا لا بد من الممارسة الطويلة وبعض التقاليد. وكان مقدراً فقط أنه وفي الأعوام

(٤٠) Stern, 6. III. 1975. P. 18.

(٤١) Times of India, 3. II. 1974.

١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ يكون في مقدور الجيش الإيراني القيام بعمليات عسكرية أكثر تعقيداً واستخدام قوى أكبر مقارنة بما تمتلكه من تنظيم على طريقة الأفواج[٤٢].

إن هذه العوامل المذكورة أعلاه أثرت وستؤثر وخلال سنوات طويلة قادمة على الروح القتالية للقوات الإيرانية المدججة بأحدث الأسلحة.

وفي نفس الوقت مع تحديث الجيش الإيراني صار إلى إعادة بناء وتوسيع القواعد العسكرية. ففي عام ١٩٧٢ وبكلفة مليارد دولار بدأ بناء قاعدة المقاتلات في أصفهان. وقد انتهى العمل منها نهاية ١٩٧٥. وتعتبر أكبر وأحدث قاعدة من نوعها في آسيا. وتقوم في نفس الوقت بوظيفة أكبر محطة تدريب لطياري المقاتلات. وفي عام ١٩٧٤ وبكلفة ٢٠٠ مليون دولار انتهى العمل في القاعدة البحرية والجوية في بندر عباس على مضيق هرمز والمخصصة أيضاً كمركز لأركان القوات البحرية. وفي شاه باهار التي تبعد ثمانين كيلومترا عن الحدود الباكستانية بدأ العمل (١٩٧٥) في بناء قاعدة برية ـ جوية ـ بحرية، وبكلفة ٦٠٠ مليون دولار، انتهى العمل فيها عام ١٩٧٦. وببناء هذه القاعدة تصبح أكبر قاعدة من نوعها في المحيط الهندي. وكان مقرراً لها أن تستخدم من قبل القوات المسلحة لدول حلف السنتو أو الولايات المتحدة عند الحاجة. وقدر لهذه القاعدة أن تكون حلقة وصل بين المناطق الدفاعية الباكستانية والإيرانية. وهي كذلك تقدم مدخلاً إلى المحيط الهندي. وقد تم بناء أربعة مطارات: كونارك، كوادار (بالقرب من الحدود الباكستانية) وكذلك أبو موسى وكيشي. وقد أعيد بناء العديد من القواعد العسكرية القديمة.

وقد إمتدت طموحات الشاه إلى خارج بلاده. فتقدم في نهاية عام ١٩٧٢ باقتراح إلى مورشيوس لبناء قاعدة جوية ـ بحرية، فيها، مقابل مساعدة اقتصادية. غير أن مورشيوس رفضت هذا الاقتراح بضغط من الهند التي كانت تربطها بمورشيوس روابط قوية. وبالرغم من هذا الرفض فقد وافقت دولة مورشيوس مع ذلك على تقديم تسهيلات للسفن الايرانية في ميناء لويس.

السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي شيء كانت تطمح إيران عن طريق هذا البناء السريع لقوتها العسكرية؟

قبل رحيل بريطانيا في كانون أول ١٩٧١ بقليل احتلت إيران الجزر العربية الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) الواقعة في مضيق هرمز. وقد برر الشاه ذلك بأن هذه الجزر كانت تابعة إلى إيران وقد أخذت منها عندما كانت ضعيفة. وعليه فإن العملية لا تعدو، على رأيه، أن تكون «استرجاعاً» للسيادة الإيرانية على الجزر. لقد أدين هذا العمل من قبل كل الأقطار العربية وخاصة الواقعة منها على الخليج العربي. وقد كان رد فعل السعودية والكويت، بالرغم من ضعفه، إلا أنه لم يكن لصالح إيران. لقد أثار هذا العمل وما ارتبط به من بناء للقوة العسكرية الكثير من المخاوف حول الأطماع التوسعية لإيران عند دول المنطقة.

لقد حدد أمير عباس هويدا رئيس وزراء إيران الأسبق في تصريح له أهداف السياسة الإيرانية في المنطقة على الشكل التالي. يقول أن «هناك اعتبارين أساسيين أمليا وسوف يمليان سياستنا في منطقة الخليج العربي، الأول ـ أن الخليج العربي وبحر عمان يشكلان حدودنا الجنوبية، الثاني ـ وهما (أي الخليج العربي وبحر عمان) يشكلان خطاً عبره يتم حالياً نقل خمسة ملايين برميل من النفط الإيراني يومياً وفي سنوات الثمانينات سيصل الرقم إلى عشرة ملايين برميل يومياً. إن أي قطر وخاصة إيران سوف لن يضع أية عقبات أمام الدول الواقعة على الخليج العربي فيما يخص استغلال الطرق البحرية التابعة لهم. ويخص هذا العراق الذي يمتلك حوالي ٤٠ كم من الساحل على الخليج العربي، وهو أحد دول المنطقة ويمكن النظر إليه بصفته هذه. غير أننا لا نسمح ولن نسمح لأي نشاط تخريبي من الممكن أن يشكل تهديداً لمضيق هرمز أو لحرية

(٤٢) The Hindustan Times, New Delhi, 3. ix. 1973.

الملاحة في مياه الخليج العربي. إن هذا الخط البحري يجب أن يبقى مفتوحاً أمام التجارة الدولية، ونحن في إيران مصممون ونمتلك الوسائل لتحقيق ذلك. إن المحيط الهندي المجاور لبحر عمان هو أيضاً له أهمية جوهرية لإيران[٤٣].

إن الغرض الحقيقي من العملية العسكرية كان إذن إحتلال الجزر المهمة من الناحية الستراتيجية، وبناء منشآت عسكرية حتى تستطيع إيران ضمان السيطرة على المدخل بين الخليج العربي والبحر العربي. ولخدمة هذا الغرض أيضاً بنيت القواعد في بندر عباس وشاه بهر. ولقد أعرب الشاه عن اعتقاده بأن القاعدة الأولى في بندر عباس تفي بغرض «حماية أهم الطرق النفطية في العالم»، أما الثانية (شاه بهر) فالغرض منها «حماية الطريق من المحيط الهندي إلى الخليج العربي[٤٤]. وفي نفس الوقت نصبت إيران على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى منشآت الكترونية لمراقبة حركة البواخر في مضيق هرمز.

هذه هي الحجج الرئيسية، المقدمة عدة مرات من قبل القادة الإيرانيين، لتبرير بناء وتحديث القوات المسلحة. وهي تحتل مكانات بارزة في الأحاديث التي كان يدلي بها الشاه. ففي حديث له مع مراسل صحيفة نيوزويك الأميركية الاسبوعية[٤٥]، أعلن الشاه أن الحاجة إلى تحديث القوات المسلحة وزيادة النفقات لهذا الغرض يرتبط ليس فقط برغبة ايران في ضمان أمنها ولكن أيضاً بالمسؤولية التي يتحملها هذا البلد والمتعلقة بالثروات النفطية التي توجد في هذه المنطقة.. وحسب كلمات الشاه فان ايران «تلعب هنا دور الشرطي العالمي وحامية ٦٠٪ من احتياطي العالم من النفط». ومن خلال الحصول على الأسلحة كانت ايران ترغب في امتلاك «وسائل ردع، تكون مقنعة لكل اليران. ومع أن اليابان تستور ٩٠٪ من احتياجاتها النفطية من المنطقة فإنها مع ذلك ليست قادرة على ضمان أمن شحناتها. وهذا الشيء ينطبق، على رأي الشاه، على أوروبا الغربية التي تستورد ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي. إن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ينظرون إلى الخليج العربي كجزء متمم لأمنهم، ومع ذلك فهم غير قادرين على ضمان أمن هذه المنطقة. وتحت هذا الاعتبار نتسلح لصالحهم، غير أن هذا لا يعني مع ذلك أن الحصول على النفط سيكون مفتوحاً للمختارين فقط». إن ايران مستعدة لعمل كل شيء من أجل ضمان أمن وحرية الملاحة في الخليج العربي. وهذا ينطبق أيضاً على الوضع الذي تقوم فيه حرب بين «اسرائيل» والأقطار العربية.

إن ايران تتطلع إلى جعل الخليج العربي بحر الجميع (mare nostrum) وكذلك طرد نفوذ ووجود الدول الأخرى التي هي من خارج المنطقة. ولهذا الغرض، كما أعلن الشاه، «من الضروري عقد معاهدة على غرار الناتو». فإذا ما تقدمت الدول الأخرى بطلب المساعدة فإن «ايران مستعدة لنجدتهم وحماية مناطقهم النفطية والمنشآت ضد التخريب. بينما يقول مبدأ نيكسون بأن الولايات المتحدة تساعد القادرين لوحدهم على بدأ النضال». وقد أعلن الشاه أنه كان يفكر بهذا المنظار عندما اتخذ القرار لتنفيذ برنامج التسلح.

وفي حديث مع محمد حسنين هيكل، أعلن الشاه بصراحة، «الآن نؤكد بصورة خاصة على تطور قواتنا الجوية. ونرغب بتحويل القوات الجوية الشاهنشاهية إلى قوة ضاربة قادرة على إحباط أي تهديد أو عمل عدواني. علينا أن نطور القدرة على القتال الجوي ــ تدمير طائرات العدو على مسافة ٢٠٠ ــ ٣٠٠ كيلومتر من حدودنا. نتطلع إلى أن نصبح قوة تحتسب في المنطقة التي نعيش فيها، في المنطقة التي توجد فيها ثرواتنا، والتي يعتمد عليها استقرارنا وأمننا (...) إن الخليج العربي أصبح منطقة توتر وهكذا سيبقى على الأقل لعشرين عاماً قادمة. هذا

---

(٤٣) Vikrant, march, 1974, P.P. 30 - 31.
(٤٤) Newsweek, 21. V. 1973, P.P. 16-17.
(٤٥) .(Ibid)

هو في الحقيقة سبب تسلحنا»[٤٦]. أما الهدف الثاني فهو صد كل «عملية تخريب». وقد أعلن الشاه بأنه يفهم عن هذا التعبير «كل نشاط موحى به من الخارج»[٤٧].

إن لهذا ارتباط وثيق بنظام الأمن في منطقة الخليج العربي الذي أخذت تظهر حينئذ خيوطه. لقد كان يراد لهذا النظام أن يضم كل أقطار الخليج العربي، غير أن المكانة القيادية والأهم كانت مع ذلك ستكون من نصيب ايران والعربية السعودية بالدرجة الأولى. وكان من المقرر أن تكون هناك مناطق نفوذ بين هاتين الدولتين. ففي الوقت الذي تصبح فيه ايران مسؤولة عن خط الملاحة في الخليج العربي وبحر العرب، تكون السعودية مسؤولة عن شبه الجزيرة العربية.

ومع هذا فقد كان من الصعب الحديث عن تعاون طرفين متساويين. فبدون شك كان لايران أن تلعب الدور الرئيسي، أما الدول الأخرى، فنظراً لامكانياتها وما ينتج عنها من قدرات عسكرية وسياسية، فتلعب دوراً ثانوياً.

إن الظاهرة المميزة، ان هذا النظام (الأمين) أريد له أن يضم دولاً ذات أنظمة ملكية. وكان أحد أهدافه الرئيسية هو حماية هذه الأنظمة الأمر الذي كان يشكل مهمة صعبة وخاصة وان الموضوع يتعلق بمثل هذا النوع من الملكيات التي يقوم في هذه المنطقة. ومن هنا ومن أجل الابقاء على هذه الأنظمة كان لابد من اتخاذ عدد من الخطوات التي تضمن التطور الاقتصادي والاجتماعي من جهة وإمكانية التعاون في الحفاظ على الوضع السياسي الراهن.

إن قادة هذه الدول أدركوا جيداً أن بناء نظام المراقبة على المجتمع ليس بكاف. ولهذا فإنهم اتخذوا قرارات ذات صفة محلية مثل تحديث النظام الاداري الذي ساعد على الانتقال عن النظام الاقطاعي إلى الرأسمالية الحديثة. وكذلك الاصلاحات الاقتصادية بهدف رفع المستوى المعاشي والمستوى العام للمجتمع، والسعي باتجاه الحصول على تأييد مجموعات اجتماعية معينة، وخاصة المثقفين الذين يزدادون بسرعة، وتوسيع مساهمة المجتمع في الحياة السياسية تحت مراقبة الحكومات الدقيقة. وقد اتخذت قرارات أخرى تخدم هذه الأغراض أيضاً مثل: التعاون والتنسيق بين دول المنطقة للوقوف ضد المحاولات الانقلابية، وخاصة محاولة تنظيم ونشاط العناصر اليسارية، عقد روابط رسمية وغير رسمية مع الدول الرأسمالية الكبرى للحصول على ضمانات إضافية لأمنهم، وأخيراً الرغبة في تصفية الخلافات الحدودية بالطرق السلمية بهدف تجنب مصادر التوتر الأخرى.

وعليه، فإنه قصد من التسلح الوقوف ضد ما أسماه الشاه بـ «التخريب» في ايران وكذلك أقطار الخليج العربي الأخرى. وتطبيقاً لهذا الهدف، كان التدخل العسكري الايراني ضد ثورة ظفار، ففي كانون أول ١٩٧٣ وبناء على طلب السلطان قابوس أرسلت ايران ثلاثة ألف مظلي، مسلحين بأحدث الأسلحة، ومزودين بالمقاتلات من أجل القضاء على الثورة في ظفار. وكنتيجة لهذا التدخل فقد تمت السيطرة على النقاط الاستراتيجية ومن ثم فتح طريق مسقط ــ سلالة. لقد كانت الدوافع الأنانية تحكم التدخل الايراني أيضاً. إن لهذه المنطقة أهمية استراتيجية لوقوعها على مدخل الخليج العربي. وقد أفصح الشاه عن أسباب التدخل قائلاً: «إن الحركة في ظفار إنما هي ثورة شيوعية، ونحن نقف ضد الشيوعية في هذه المنطقة». ويضيف بأن «الأيديولوجية ليست المشكلة الوحيدة التي دخلت في الحسابات. إن العامل الحاسم هو الأمن. إن مضيق هرمز يعني لايران المدخل إلى المحيط الهندي وإلى العالم. وعن طريقه يمر كامل النفط المصدر من ايران (...) والذي تبلغ قيمته اليومية ١٨٠ مليون دولار. إن المضيق ليس بالواسع، فكيف نستطيع السماح لقوة عدوة أن تحتل عمان التي توجد في الجهة الثانية من المضيق؟ هل نستطيع

---

(٤٦) صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٠/ ٩/ ١٩٧٥.

(٤٧) Newsweek, 21. V. 1973, pp. 16 – 17.

السماح بقيام دولة شيوعية هناك؟ لن نقبل أبداً بمثل هذه الحالة، إن مضيق هرمز يشكل خطنا النفطي الحيوي. إن حياتنا تعتمد عليه. وإذا ما تكلمنا بكل صراحة فإنه لا يمكننا أن نقبل حالة تخلق تهديداً لمضيق هرمز. إن السلطان قابوس طلب منا المساعدة وقد ساعدناه. لا نريد أن تظل جيوشنا هناك إلى الأبد، سنعيدها في اللحظة التي يكون فيها ذلك ممكناً. إن الثورة في ظفار لا تثير مشكلة كبيرة، إنها فقط شرارة. لقد تدخلنا حتى لا تستحيل جهنّم»[٤٨].

إذن فقد كان الأمر يعني الوقوف ضد القوى اليسارية والحفاظ على الحكومة القائمة في عمان من ناحية، ومن ناحية أخرى ضمان أمن الجناح الجنوبي لمضيق هرمز. إن الفرق الايرانية ظلت تعمل هناك حتى كانون ثاني ١٩٧٥ ومعها أخصائيون أميركيون «للتعرف على المنطقة»[٤٩].

ومن الأشياء الملفتة للنظر، أنه في تشرين ثاني ١٩٧٣ وفي مقابل تعهد ايران بالمساعدة في الحرب ضد الثوار، تنازلت عمان عن حقها في منطقة المياه الاقليمية وكذلك فيما يخص بعض الجزر لصالح ايران[٥٠]. وقد شكل هذا عاملاً إضافياً لضمان سيطرة ايران على مدخل الخليج العربي.

وقد لعبت اعتبارات الأمن دوراً مهمّاً أيضاً في الحسابات الايرانية، فحسب تقييم الشاه فإن توقيع الاتحاد السوفييتي لمعاهدات الصداقة مع العراق والهند وكذلك التعاون الوثيق بين الدولتين الأخيرتين، أدى إلى اختلال توازن القوى في المنطقة. وقد اعتقد الشاه أن أفضل طريقة لاعادة التوازن هو بناء قوته العسكرية. واستخلص نتيجة أن أمن ايران لا يمكن أن يضمنه الانتماء إلى حلف السنتو ولا حلف ثنائي مع الولايات المتحدة. وأعلن أن السنتو لا يعدو أن يكون «نادياً» حيث يلتقي فيه مندوبو بعض الدول ليتناقشوا «بلطف». وأوضح أنه لم يعامل هذا الحلف أبداً كشيء حقيقي يمكن أن يضمن لأعضائه الأمن، وأكثر من هذا أنه موجه ضد ما يسمى بالعدوان الشيوعي، في الوقت الذي تظهر فيه التجربة، أن إمكانية قيام هذا النوع من الصراع أقل ما تكون واقعية. وبعد انتهاء العمليات الحربية بين الهند وباكستان عام ١٩٦٥ أعلن الشاه أن «الحلف هذا بدون أهمية تذكر وخاصة إذا ما وجدت أية دولة من اعضائه نفسها في حالة حرب مع دولة أخرى غير شيوعية»[٥١].

إن الشاه وقد رأى بأم عينيه ثورة عام ١٩٥٨ في العراق ومن ثم الحربين الهندية ـ الباكستانية (١٩٦٥ ـ ١٩٧١) إقتنع تماماً أن ضمان الاستقرار السياسي لا يتم عن طريق الاعتماد على دولة عظمى واحدة مهما أوتيت من قوة. ولذا فقد عبر عن رأيه هذا بقوله أن الحلف الذي عقده مع الولايات المتحدة على عهد الرئيس ايزنهاور مثله مثل حلف السنتو يهدف قبل كل شيء إلى «الدفاع ضد الشيوعية». وحسب رأيه فإن «الولايات المتحدة احتفظت لنفسها بحق تفسير ما يراد بمفهوم الشيوعية دون أن تأخذ في الحسبان آراءنا. وفوق ذلك فإن هذا الحلف لا ينص على التدخل الاميركي تلقائياً»[٥٢] من هنا كان استنتاجه أن قيمة مثل هذا النوع من الاتفاق لا تعني الكثير بالنسبة لايران.

لقد كان مؤكداً أنه وحتى في حالة غياب مثل هذه الاتفاقيات، فإن الصناعة الاميركية مهتمة بدرجة كبيرة بهذه المناطق التي تحمل في باطنها كميات ضخمة من النفط بحيث إنها لم تكن تسمح بأي شيء من شأنه أن يقلب الوضع في ايران لغير صالحها. وكانت واشنطن تبدي

---

(٤٨) Kaghan International, Cairo 20. IX. 1975 .

(٤٩) Times of India, 23. I. 1975 .

(٥٠) The Statesman, 25. XI. 1973 .

(٥١) International Herald Tribune, 23. IV. 1973 .

(٥٢) Foreign Affairs Report, June, 1973, p. 126 .

اهتماماً واضحاً بالحفاظ على الوضع السياسي الراهن، بالرغم من أنها قد لا ترغب في التدخل عسكرياً نزولاً عند رغبة ايران أو في الوقت الذي يلائم هذه الأخيرة.

وبناء على ما تقدم فقد أعلن الشاه فك ارتباط السياسة الايرانية بمبدأ نيكسون، وكذلك ابتعادها عن الاعتماد على الأحلاف. وصرح الشاه أنه قد وضع ومنذ أربع عشرة عاماً مبدأه في إقامة ايران قوية(٥٣). وعليه فقد سعت ايران للحصول على إمكانية التحرك الذاتي.

إن برنامج بناء القوات العسكرية وضع بطريقة تحقق الهدف منه في فترة لا تتجاوز الأعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠.

إن الطموحات التي أظهرتها إيران تبقى وثيقة الصلة بما ذكر أعلاه. وهذه الطموحات تأتي نتيجة لأبعاد تاريخية وكذلك نتيجة للامكانيات الاقتصادية الحقيقية لايران حينئذ وموقعها الجغرافي بين دول أضعف منها. وللتدليل على ذلك فقد ذكر الشاه في تشرين ثاني ١٩٧٢ في خطاب له موجه إلى الضباط في قاعدة خرك أن «حدود الأمن الايراني يجب أن تبتعد كثيراً عن الحدود الأرضية». وقد برر ذلك بالامكانات التكتيكية التقنية للأنواع الجديد من السلاح وخاصة القوات الجوية(٥٤). وألحق الشاه تصريحاته هذه بأن أعلن في بداية عام ١٩٧٣ نظريته المسماة المسؤولية الاقليمية لايران(٥٥). وأكد في ذات الوقت أن المقاييس الدفاعية الحالية لم تعد تستجب للمتطلبات الحديثة ولا للطموحات الايرانية. وعليه فإن مجال الدفاع الفعال ضوعف مرتين من ١٢٥٠ إلى ٢٥٠٠ كم، وهذا يعني شمول كل شبه الجزيرة العربية والبحر العربي وباكستان.

وبهذا أسفرت ايران عن تطلعاتها في لعب الدور المؤثر في هذه المنطقة وفي أن تقوم بوظيفة الضامن للاستقرار والشرطي الذي يقوم على إبقاء ميزان العلاقات السياسية السائدة.

وفي هذا الوقت تقدم الشاه باقتراح إلى أقطار الخليج العربي بشأن عقد معاهدة للمساعدة المتبادلة. وبمثل هذا الاقتراح تقدم أيضاً عام ١٩٧٤.

وبطبيعة الحال لو أن مثل هذه المعاهدة كانت قد عقدت لأدى الأمر إلى إعطاء ايران الدور الطليعي في المنطقة. ومع ان ايران فشلت في تحقيق هذا الهدف إلا أنها لم تتوقف أبداً في سعيها لتحقيق مثل هذا المفهوم على الرغم من الموقف السلبي لأقطار الخليج العربي. وفي بداية ١٩٧٦ نشطت الدبلوماسية الايرانية من أجل عقد اجتماع لوزراء خارجية أقطار الخليج العربي. وقد حاولت تبرير هذه الخطوة بتطور الأوضاع الدولية وما يرتبط به من زيادة التهديد الخارجي للمنطقة. غير أن جهود ايران ذهبت أدراج الرياح لعدم رغبة أقطار الخليج العربي في قيام مثل هذا التحالف نتيجة الخوف من رد الفعل السلبي من قبل الأقطار العربية الأخرى وكذلك الخوف من الهيمنة الايرانية. ومع ذلك لم يفقد الشاه الأمل إذ صرح أن ايران ستستجيب لنداء أقطار المنطقة إذا ما طلبت منها ذلك لغرض «مقاومة الحركات الهدامة» مبرراً ذلك بأن وجود دول على طول ساحل الخليج العربي المقابل، صديقة لايران أمر ذو أهمية كبيرة(٥٦).

وقد لعب دوراً جوهرياً هنا اكتشاف كميات كبيرة من النفط تحت قاع الخليج العربي. وقد أشارت كل الدلائل أن استثمار هذا النفط سيزداد في المستقبل مما أثار احتمال وقوع الكثير من الخلافات بين ايران والأقطار العربية.

ويدخل في الحسبان هنا أيضاً تطلع ايران إلى لعب دور أكبر على مسرح العلاقات الدولية وخاصة في جنوب آسيا.

وجاء تصريح الشاه معبراً عن هذا الاتجاه حين قال بأن امتلاك قوة مسلحة كبيرة من شأنه تحقيق هذا الهدف.

---

(٥٣) Ibid. p. 127.
(٥٤) Times of India, 6. XI. 1912.
(٥٥) New Review on the West Asia New Delhi July, 1973, p. 10.
(٥٦) Vikrant, March, 1975, p. 31.

وقد أعلن الشاه في حينه أن ايران تسير على خطى اليابان والمانيا الغربية وأنه في الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ستحقق المستوى الحالي للحياة في هذه الأقطار. وحسب قول أمير عباس هويدا رئيس الوزراء الايراني الأسبق فإن الناتج القومي الاجمالي لايران سيصل في عام ١٩٨٥ إلى ما يقرب من ١٩٠ مليارد دولار. بينما كان في عام ١٩٧٦ أربعون مليارد دولار. وقد عملت ايران إلى أن تجعل من مسألة «القوة» هدفاً رئيسياً عن طريق تحقيقه يمكن لها أن تضمن موقعاً متقدماً بين الدول القوية في العالم.

إن ايران ونتيجة لسياساتها التوسعية في المنطقة لم تنعم أبداً بثقة العرب. وبالرغم من توقيعها معاهدة كل مشاكل الحدود مع العراق في آذار ١٩٧٥ وتحت ظروف خاصة، فقد ظلت الأقطار العربية الخليجية تنظر بحذر إلى المحاولات الايرانية الرامية إلى بسط هيمنتها من خلال طرح مختلف مشاريع «الأمن». وفي محاولة لأن تلعب دوراً مؤثراً وبشكل أكبر في هذه المنطقة فقد لجأت إيران إلى محاولة زيادة نفوذها في الأقطار الصغيرة.

وجاءت الأحداث سريعة ومتلاحقة في ايران لتسقط نظام الشاه وتذهب بأحلامه أدراج الرياح. واستبشرت بداية أقطار المنطقة خيراً.. إذ كانت قد اعتقدت أن نظاماً مغايراً قد وصل إلى السلطة منهياً بذلك السياسة التوسعية لايران وادعائها بدور «شرطي الخليج». وما درت أنها في مواجهة نظام لا يختلف عن سابقه إلا في الوسائل. فبعد أن توسل الشاه بالقوة لغرض الهيمنة والسيطرة الايرانية في المنطقة، يتوسل النظام الجديد بالدين للوصول إلى نفس الغرض.

إن الخطر الايراني بعد سقوط الشاه، وقيام النظام الجديد تحت قيادة الخميني يكمن في أن للخميني (بوصفه سلطة دينية عليا) سفيراً شخصياً غير السفير المعتمد في كل قطر من أقطار الخليج العربي يقوم ببث آرائه والدعوة إليها وبتمثيله وتنفيذ تعاليمه.. وهو حين يعلن أن الثورة ليست للتصدير فإنه يتحدث عن التصدير خارج المنطقة الاسلامية، لا خارج ايران. والثورة في الخليج بالنسبة له إنما هي جزء من الثورة الداخلية في ايران. فلا حدود في الاسلام، كما يقول الخميني.

وقد كرست المادة الحادية عشرة من الدستور الايراني الجديد لهذا الموضوع. فقد جاء في نصها: «ان السياسة الاسلامية مرتكزة على تحالف الدول الاسلامية ووحدتها لأنه وحسب القرآن. فإن المسلمين شعب واحد، لذا فعلى الحكومة الاسلامية في ايران أن تناضل من أجل تحقيق الوحدة السياسية والثقافية والاقتصادية بين الدول الإسلامية». وفي تصريح لحسين منتظري قال إن الحكومة الايرانية ستصدر الثورة لجميع الدول الاسلامية. وعلق ابراهيم يازدي وزير الخارجية الأسبق على قول منتظري: «إننا لا نريد إرسال رجال مسلحين لمحاربة الأنظمة الأجنبية ولكن لا يمكننا منع تأثير الثورة الإسلامية على دول أخرى ومن واجبنا أن نأخذ المبادرة بنشر الاسلام الحقيقي والثورة الاسلامية الحقيقية عبر أنحاء العالم ولا يمكن لأحد أن يمنعنا من القيام بهذا»(٥٧). ويدلي رئيس الجمهورية الأسبق بني صدر بدلوه ليقول: «بأنهم يسعون الآن إلى «تصدير الثورة الايرانية» وانهم يعتبرون ذلك كما قال بني صدر أمراً حيوياً لبقاء «ثورتهم» واستمرارها(٥٨).

وعليه فقد عمدوا إلى مد تنظيماتهم الحزبية إلى أقطار الخليج العربي، مستهدفين إقامة قواعد داخلية لهم فيها. ووجدوا في بعض علماء الدين «أبواق دعاية لهم ووسيلة للتسلل إلى منطقة الخليج العربي بحجة استشراء الفساد وتعرض الطائفة الشيعية للاضطهاد. فدعوا إلى إسقاط السلطة كما حدث في البحرين ودبي والكويت، وإلى محاولة زعزعة الحكم في العراق من خلال محاولة إثارة الفتن الطائفية والارهاب كما حدث خلال تفجيرهم القنابل في الجامعة المستنصرية والتجمع الطلابي أوائل نيسان ١٩٨٠.

---

(٥٧) مجلة الخليج العربي، العدد ٢٤، ١٥ ـ ٣٠/ ٩/ ١٩٧٩، ص ٩.

(٥٨) مجلة الوطن العربي، السنة الرابعة، العدد ١٦٩، ٩ ـ ١٥/ أيار/ ١٩٨٠، ص ١٤.

وقد احتضن النظام الجديد في ايران تلك المنظمات التي أعلنت ولاءها له في منطقة الخليج العربي ومن هذه المنظمات ما يسمى بـ «الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين»[٥٩]، وفروع الحزب الايراني «فدائيان إسلام». وأثارت هذه المنظمات القلاقل والفتن الطائفية في المنطقة في سبيل خلخلة الوضع فيها وإضعافه أكثر مما هو عليه حتى يسهل على الأطماع الفارسية التوسعية السيطرة وإحكام هيمنتها.

وعليه ومن خلال ممارسات السلطة الجديدة في ايران نستطيع القول أن الحكم الجديد ما هو إلا امتداداً لحكم الشاه تحت اعتبارات الأهداف والطموحات وإن اختلفت الوسائل كما أشرنا.

وليس بغائب عن البال تصرفات الحكومة الاميركية التي ساعدت على رحيل عميلها الشاه معطية الضوء لأخضر لمجيء السلطة الجديدة مستفيدة من تغيير تكتيكها. فقد كانت الامبريالية الاميركية تعلم جيداً أن الحكام الجدد وإن تباعدوا عنها في الظاهر أو افترقوا وإياها في بعض المجالات إلا أن طبيعة الأهداف التي يتوقون إلى تحقيقها ستقودهم إن آجلاً أو عاجلاً للالتقاء بها.

لقد باءت كل المحاولات التي بذلها الحكام الجدد في ايران بالفشل للتمويه على أهدافهم الحقيقية التوسعية وفرض العنصرية الفارسية ومد نفوذها إلى الأقطار العربية، نتيجة الوعي القومي المتنامي في المنطقة التي حركتها أحداث السنوات الثلاثون الأخيرة.

إن ايران ظلت، نتيجة احتلالها مكاناً ستراتيجياً مهمًا في حلقة التآمر الامبريالية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة منذ منتصف السبعينات، ولكونها تشكل الحدود الشرقية والشمالية الشرقية للوطن العربي، ظلت العصا التي تهدد أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

وما أثارت الحرب ضد العراق في الرابع من أيلول عام ١٩٨٠ والتي ما زالت تدور رحاها حتى هذا اليوم، إلا جزءً من ذلك المخطط الكبير للدول الامبريالية في ضرب الوطن العربي وترسيخ تجزئته، ولأبقاء الكيان الصهيوني في فلسطين وتعزيز مكانته. ولايران في كل ذلك باع طويل.

مصادر البحث

(١) عالم النفط، نشرة اسبوعية تعنى بشؤون النفط، بيروت.
(٢) نفط العرب، نشرة اسبوعية، الكويت.
(٣) النشرة الاستراتيجية، نشرة اسبوعية، لندن.
(٤) مجلة الخليج العربي، الكويت.
(٥) مجلة الوطن العربي. باريس.
(٧) مجلة الكفاح العربي، لبنان.
(٧) الأهرام، صحيفة يومية، القاهرة.
(٨) النشرة الاحصائية البترولية، عام ١٩٧٩، المملكة العربية السعودية.
(٩) Arab News, Gulf Information Service, Jeddah, Saudi Arabia.
(١٠) EVENTS.
(١١) Foreign Affairs Report, monthly, New Delhi.
(١٢) Foreign News and Features, Weekly, New Delhi.
(١٣) International Herald Tribune, Daily News Paper, USA.
(١٤) Middle East Economic Survey monthly, Beirut.
(١٥) National Herald, daily News paper, New Delhi.
(١٦) News Review on West Asia, monthly, New Delhi.
(١٧) News Week, Weekly, USA.
(١٨) Patriot, daily News Paper, New Delhi.
(١٩) Petroleum Intelligence Weekly, London.
(٢٠) Times of India, daily News Paper, Bombay.
(٢١) The Hindustan Times, daily Newspaper, New Delhi.
(٢٢) The Statesman, daily newspaper, Calcutta.
(٢٣) Washington Post, daily newspaper, USA.
(٢٤) Vikrant, Asia's Defence Journal, montly, new Delhi.

(٥٩) صحيفة جمهوري إسلامي، طهران، العدد ٨٤، ١٩/ شهريور/ ٨ و١٣، ص ٢.